ملامح المنهج التاريخي في التفكير النحوي عند ابن جني

د. بان صالح مهدي*

إنّ النحو التاريخي : فرع من فروع علم اللغة ، من فوائده أنه يجعلنا نتابع مراحل تطور اللغة ، ونستأنس بها ونشبع فضولنا العلمي ، ونحيي بعض الظواهر اللغوية البائدة . ويدرس المنهج التاريخي مستويات " اللغة دراسة طولية ، بمعنى أنه يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور محتلفة ، وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من تطور ، محاولاً الوقوف على سرّ هذا التطور وقوانينه المختلفة " [١] . فهو " عبارة عن تتبع أيّة ظاهرة لغوية في لغة ما ، حتّى أقدم عصورها ، التي نملك منها وثائق ونصوصاً لغوية ، أي أنّه عبارة عن بحث التطور اللغوي في لغة ما عبر القرون "[٢]

وعلم اللغة التاريخي " يتميز بفاعلية مستمرة فهو يدرس اللغة من خلال تغيراتها المختلفة ، وتغير اللغة عبر الزمان والمكان خاصة فطرية في داخل اللغة ، وفي كلّ اللغات كما أنّ التغير يحدث في كلّ الاتجاهات : النماذج الصوتية ، والتراكيب الصرفية والنحوية ، والمفردات ، ولكن ليس على مستوى واحد ، ولا طبقا لنظام معين ثابت . هذه التغيرات اللغوية تعتمد على مجموعة العوامل التاريخية ، وبينما يمكن دراسة هذه التغيرات دراسة وصفية ، هي محض تعريف بأشكال التغيرات الحادثة ، فإنّه لا يمكن عزلها عن الأحداث التاريخية التي تصاحب وجودها" [٣]

فالمنهج التاريخي يعني الغوص في أعماق الماضي وتتبع أدلة من شأنها ترجيح استنتاجات تسنح بها عقول الباحثين ، هذه الاستنتاجات المشفوعة بالأدلة التاريخية من شأنها أن تكون سبباً في حل كثيرٍ من إشكاليات القواعد اللغوية بصورة عامة والنحوية بصورة خاصة ، فضلاً عن تقويم تلك القواعد .

ولم يكن علماؤنا الأوائل بمنأى عن التفكير في هذا الجانب إذ نجدهم يوقدون ومضات تنير للباحثين طريقاً لحل كثيرٍ من الإشكاليات التي يعاني منها النحو العربي .

ومن ملامح الإبداع في التفكير النحوي ما صدر عن ابن جني بفكره الثاقب وحسه المرهف من رؤى حاول بها تسخير ملامح المنهج التاريخي في تفكيره النحوي. وليس بعيدا أن نجد مثل هذا النمط من التفكير عند هذا العالم الجليل الذي قال عنه المتنبي " هذا رجلٌ لا يعرف قدره كثيرٌ من الناس " [٤] فـ " هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب" [٥] ، و " ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات ، وشرح المشكلات ماله " [٦]

والمطلع إلى ما عرض له ابن جني في كتابه الخصائص يجد أنّ ابن جنّي استطاع أن يقدّم رؤية مغايرة لما استقر عليه علماء النحو ، وتعليلاتٍ أقرب إلى الواقع من العلل التي تبنوها .

---

* كلية التربية للبنات- جامعة بغداد.

[١] علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ١٩٦ .

[٢] المصدر نفسه : ١٩٧ .

[٣] أسس علم اللغة : ١٣٧ .

[٤] معجم الأدباء ٤ / ١٥٨٨.

[٥] يتيمة الدهر : ١ / ١٢٤

[٦] دمية القصر ، : ١٤٨١ .

فإنّ كثيراً من القضايا التي اختلف فيها ـــ بحسب ما بيّن ابن جني ـــ إنما مردها إلى لغات قديمة وهذه اللغات ورثت كما هي أو بمرور الزمن حصل فيها تغيير جعلها تمر بأطوار من التغيّر والتطوّر تبعاً للتغيرات السياسية والاجتماعية . فكثير من القواعد النحوية كان لها جذر في لغات قديمة والتطور الذي أصاب اللغة أصاب هذه القواعد أيضاً ، فاللغة تتطور وتنمو كما ينمو الكائن الحي ويتطور . فهي ليست بمعزل عن سائر الأشياء التي تتطور .

وإلى هذا يشير ابن جني قائلا : " إن اختلاف لغة العرب إنما أتاها من قبل إنّ أول ما وضع منها وضع على خلاف ، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما وضع في الأصل مختلفاً وإن كان كلّ واحد آخذاً من صحة القياس حظاً . ويجوز أيضاً أن يكون الموضع الأول ضرباً واحداً ، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول . " [١]

وكان ابن جني يحث النحويين دائما على أن يكونوا قريبين من واقع اللغة لأنها نقطة الارتكاز التي يعتمدونها في تأسيس قواعدهم ، فيقول : " ولمّا كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم، الذي جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله وخلج أشطانه ، وبعج أحضانه ، وزمّ شوارده ، وأفاء فوارده ، أن يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا " [٢]

ولا يتحقق الاقتراب من واقع اللغة إلا إذا أخذنا بنظر الاعتبار مراحل تطورها، والغوص في أعماق تاريخها . وهذا ما صنعه ابن جني فعلاً . وهذه طائفة من المسائل النحوية التي عالجها ابن جني تبرز ملامح المنهج التاريخي في تفكيره .

تعليل الإهمال

قدّم ابن جني سؤالاً مهماً مفاده " قد نجد في اللغة أشياءً كثيرة غير محصاة ولا محصلة ، لا نعرف لها سبباً ، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهباً ، فمن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف منه ، ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المُثُل ، ولا نعلم قياساً يدعو إلى تركه " [٣]

وإذا تابعنا تعليل اللغويين والنحويين لمسألة المهمل والمستعمل وجدنا تنوعاً في العلل التي عللوا بها تبعاً لرؤاهم وعلى وفق ألوان تفكيرهم المختلفة وممن علل المهمل ابن فارس قال : " المهمل على ضربين : ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة ، وذلك كجيم تؤلف مع كاف أو كاف تقدم على جيم ، وكعين مع غين ، أو حاء مع هاء ، أو عين . فهذا وما أشبهه لا يأتلف . والضرب الآخر ما يجوز تالف حروفه لكنّ العرب لم تقل عليه ، وذلك كإرادة مريد أن يقول عضخ فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة خضع لكنّ العرب لم تقل عضخ فهذان ضربان للمهمل وله ضرب ثالث وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف وأي هذه الثلاثة

---

[١] الخصائص ٢ / ٣١ .

[٢] المصدر نفسه ١ / ٣٠٩ ـــــــــ ٣١٠ .

[٣] الخصائص ١ / ٥١ ـــــــــ ٥٢

كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاما وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام وانما ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقل عليها العرب ." [١]

إنّ التناسق الصوتي وهيأة الكلمات هو المحور الذي دارت حوله رؤية ابن فارس إذ وجد في ذلك علة مناسبة لإهمال ما أهمل من الكلام العربي بغض النظر عن استعمال العرب لهذه الألفاظ وعدم استعمالهم لها.

وركنت طائفة أخرى في تعليلها إهمال هذه الكلمات إلى المعنى وهذا ما نلمحه من قول الزمخشري في حدّ الكلمة إذ قال عنها :" هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع" [٢]

ويشرح ابن يعيش ما نص عليه الزمخشري قائلاً : " اللفظة جنس للكلمة وذلك لأنها تشمل المهمل والمستعمل فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع . وقوله الدالة على معنى ، فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى ... وقوله مفرد فصل ثانٍ فصله من المركب ... وقوله بالوضع فصل ثالث احترز به من أمور منها ما قد يدل بالطبع وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة علىمعنى بالطبع لا بالوضع ."[٣]

وكان الوضع هو الفيصل في الحكم على استعمال الكلمة وإهمالها بحسب فكر ابن هشام الذي اتضح في قوله : "والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء أدل على معنى كزيد ، أو لم يدل كديز ــ مقلوب زيد ــ وقد تبين أن كل قول لفظ ولا ينعكس فإن قلت : فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما اشترط من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ؟ قلت : إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة ، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل ، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ، ولمّا أخذت القول جنساً للكلمة وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع .فإن قلت فلم عدلت عن اللفظ على القول؟ قلت : لأنّ اللفظ جنس بعيد ، لانطلاقه على المهمل والمستعمل ، كما ذكرنا ، والقول جنس قريب ، لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر." [٤]

وبعد هذا الخلاف وتعدد الأقوال في علة المهمل نجد ابن جني يعالج هذا الموضوع بطريقة تختلف عمّا أُلف لدى النحويين باستناده إلى النظر الطولي لهذه الظاهرة والرجوع بها إلى مراحل عتيقة من عمرها إذ يقول في جوابه عن الاستفهام الذي ذكره في بداية حديثه عن هذا الموضوع :" نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنّا ، ألا ترى إلى قول سيبويه : (أو لعلّ الأول وصل إليه علمٌ لم يصل إلى الآخر) ، يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية ، والآخر ــــــــ لبعده عن الحال ــــــــ لم يعرف السبب للتسمية " [٥]

فهذا اللون من التفكير يحل إشكالية اهمال طائفة من الأسماء غير المستعملة في العربية التي علل النحويون واللغويون اهمالها بعلل مختلفة .

---

[١] الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب ١٤١

[٢] شرح المفصل ١ / ١٨ .

[٣] المصدر نفسه ١ / ١٨ ــ ١٩ .

[٤] شرح قطر الندى وبل الصدى ٣١ ــ ٣٢ .

[٥] الخصائص ١ / ٦٧ .

العدل

أمّا التساؤل الذي ذكره ابن جني في مسألة العدل في قوله : " ومنه أن عدلوا فُعَلَا عن فاعل ، في أحرف محفوظة وهي : ثُعل ، وزُحل ، وغُدر ، وعُمر ، وزُفر، وجشم ، وقُثم وما يقل تعداده . ولم يعدلوا في نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلك ، ولا حُتم ، ولا خُلد . ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناكها ، دون غيرها ، فإن كنت تعرفه فهاته ." [١]

وقال في موضع آخر : " فإن قلت إنّ العدل ضرب من التصرف وفيه اخراج للأصل عن بابه إلى الفرع ، وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل . قيل : فهبنا سلمنا ذلك لَك تسليم نظر فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ، دون ثاعل وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقاثم ؟ " [٢]

ويبدو أنّ رؤى النحويين في مسألة العدل يشوبها الغموض في معظم أبعادها، وهذا ما يبعدها عن الواقع اللغوي ولا يُدنيها من العلة الحقيقة لهذه المسألة ، فهم يرون أنّ فرعيتها هي التي حرمتها من التمكن وجعلتها ممنوعة من الصرف ، قال سيبويه :" وأمّا عُمر وزُفر ، فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنّهما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو عامر وزافر ولا يجيء عُمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام ."[٣]

وحاول ابن السراج أن يقف على أسباب تغيير بناء هذه الأسماء وعدلها عن أصلها فقال :" ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغيّر بناؤه أمّا لإزالة معنى إلى معنى وأمّا لأن يسمّى به ... فأمّا ما عدل في حال التعريف فعمر وزفر وقثم ، عدلن عن عامر وزافر وقاثم " [٤]

وقد هيمنت فكرة الأصل والفرع على منحى تفكير العكبري في هذه المسألة وصرّح بأنّ البناء الأصلي لهذه الأسماء يكون في المرتبة الأولى وما عدل عنها يكون في المرتبة الثانية قائلاً : " والمثال الكاشف لك عن مغزاهم بالعدل هو أن نتصورهم بصورة من غدا سائراً في الطريق لغاية رفعت له ونظر إليها ثم عدل عنها إلى غاية أخرى لا على السمت المستطرق ، ففتح بذلك طريقاً ، فصار إلى المراد طريقان، إلا أن العدول إنما كان في الأصل لغرض زائد ، فالأولى عامر علماً والثانية عُمر."[٥]

وعلى هذه الشاكلة كان قول الجرجاني الذي اتضح في نصه الذي يقول فيه : " العدل في نحو عمر ولا شبهة في كونه فرعاً إذ الأصل أن لا يذكر لفظ ويراد غيره كما يذكر عمر ويراد عامر . وإن كان كذلك تقرر أنّه فرع لخروجه من السنن المتعارفة " [٦]

إلا أنّ الفاكهي كان له رأيٌ مخالفٌ لما مرّ إذ إنّه لمّح إلى أنّ هذه العلة متخيلة وغير واقعية استنجد بها النحويون لتكون مؤازرة لعلة العلمية بعد أن وجدوا هذه الأسماء ممنوعة من الصرف ، وهم أقروا مسبقاً أنّ الاسم يمنع لعلتين ، فقال : " وكالأعلام التي على وزن (فُعل) بضم أوله وفتح ثانيه كـ(عُمر) و (زُفر)

---

[١] المصدر نفسه ١ / ٥٣ .

[٢] المصدر نفسه ١ / ٥٣ .

[٣] الكتاب ٣ / ٢٢٣ .

[٤] الأصول في النحو ٢ / ٨٩ ــ ٩٠ .

[٥] شرح اللمع ٢ / ٤٤٨ .

[٦] المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٩٦٥ .

و(زُحل) فإنّها لمّا سُمعت في كلامهم ممنوعة من الصرف ليس فيها علة ظاهرة غير العلمية وكان من قاعدتهم إنّ الاسم لا يمنع من الصرف إلا إذا كان فيه علتان قدّروا فيها العدل لإمكانه دون غيره وإنّها معدولة عن عامر وزافر وزاحل أعلاماً لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة ."[١] .

وقد التفت إلى هذا من المحدثين إبراهيم مصطفى قائلاً : " وهذه الأسماء التي سموها معدولة إنّما هي أسماء مرتجلة اشتقت أول ما اشتقت من أصولها لتكون أعلاماً ، فهذا معنى العدل الذي حار فيه النحاة المتأخرون ، حتى صرّحوا بأنّها علة مفترضة لمنع الصرف ، وقالوا : إذا وجد الاسم ممنوعاً من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة فُرض أنّ العدل هو العلة الثانية ."[٢]

وبرهن على أنّ هذه العلة غير واقعية بورود هذه الأسماء مصروفة قائلاً " فعمر وأمثاله ، مما يمنع للعلمية والعدل ، ورد كثيراً مصروفاً حتى رفض بعض النحاة منعه وقالوا بصرفه ، " [٣]

أمّا السامرائي فكانت صورة الكلمة والموسيقى هي السبب في رأيه في منع بعض الأسماء فيقول : " وعندي أنّ مسألة المنع من الصرف مسألة راجعة إلى صورة الكلمة والناحية الموسيقية فيها والدليل على هذا أنّك تصرف غير المنصرف وتنونه في الشعر ولكنهم قالوا للضرورة ، ومعنى هذا لمّا توافرت الناحية الموسيقية في وزن الشعر فقد حرصوا على استكمال هذه الكلمات التي لا تنون وأنها فوق كل ذلك مسألة خاضعة للتعود والألفة ، فنحن نقرأ الاسم منوناً في بيت من الشعر ولا نكترث له أو قل ولا نحس أننا اقترفنا ضرورة شعرية "[٤]

وقد أوصل نظر الجواري في هذه المسألة إلى حقيقة مفادها أن تفسيرات النحويين لهذه العلة يشوبها الغموض قائلاً " الأسماء التي لا تستحق التنوين فهي أيضاً لا تستحق الخفض بالكسرة ، وهي التي يقول فيها النحاة أنّها ممنوعة من الصرف لأنّها تشبه الفعل . وهم يفسرون هذا الشبه تفسيراً لا يخلو من الإبهام والغموض "[٥]

ويقول في موضع آخر : " وإنّ طائفة من الأسماء ، وهي التي تمنع من الصرف ، هي فروع لا أصول . .. وهكذا نرى أنّ هذا التشابه مشوب بالابعاد والغرابة ، لا يكاد المتأمل يلحظه أو يلحظ توجيه النحاة إياه إلا بعسر ومشقة ."[٦]

أمّا الغلاييني فقد نعت توجيه النحويين لمنع هذه الأسماء وتعليلهم إياها بأنه تقديري لا حقيقي إذ يقول: " وهذا العدل تقديري لا حقيقي وذلك أنّ النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن (فُعل) غير منصرفة وليس فيها إلا العلمية . وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقدّروا أنّها معدولة عن وزن (فاعل) ، لأنّ صيغة (فُعل) وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل . "[٧]

ويبدو أنّ ابن جني القى باعتراضه على هذا التعليل قبل غيره من القدماء والمحدثين بحسب ما أوصلني إليه اطلاعي على الكتب النحوية معبراُ عن نقده هذا التعليل بقوله : " فإن قلت إنّ العدل ضرب من

---

[١] الفواكه الجنية على متممة الأجرومية ٧٣ .

[٢] إحياء النحو ١٨٣ .

[٣] المصدر نفسه ١٧١ .

[٤] دراسات في اللغة : ١٠٩ .

[٥] نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي) ١١٦ .

[٦] المصدر نفسه ١١٦ .

[٧] جامع الدروس العربية ٣٤٢ .

التصرف ، وفيه اخراج للأصل عن بابه إلى الفرع ، وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل . قيل : فهبنا سلّمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ، دون ثاعل ، وزاحل ، وغادر، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقاثم ؟ ألك هاهنا نفق فتسلكه ، أو مرتفق فتتوركه ؟ وهل غير أن تخلد إلى حيرة الاجبال ، وتخمد نار الفكر حالاً على حال ! " [١] ويجيب عن هذه التساؤلات في موضع آخر من كتابه قائلاً : " فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه ، ولا يتابعك على ما أوردناه ، فأحد أمرين : إمّا أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه ، أو لأنّ لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنّا وتقصر اسبابها دوننا"[٢]

وإنّ ما علل به ليس إلا مظهراً من مظاهر نشاطه العقلي ، والإبداع في تفكيره الذي يحاول أن يوظف ملامح المنهج التاريخي في طبيعة تفكيره ليقدم علة واقعية للظواهر اللغوية والنحوية وهذا يحقق فائدة مهمة تكمن في أهمية التعليل للقواعد النحوية لأنّ دراسة القاعدة معللة أيسر منها غير معللة .

الأسماء الستة

من القواعد الشائكة في النحو العربي القواعد المرتبطة بالأسماء الستة ، فقد تضاربت آراء العلماء فيها ، وأخذت تفصيلات كثيرة ، وتشعبات في أكثر من جانب من جوانبها . ومما شغل بال النحويين فيما يخص هذه المسألة تباين طرائق نطقها بين لهجات العرب فالشائع في هذه الأسماء أنّها ترد بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً عند أغلب العرب ، وهنالك طائفة من العرب تنطقها بالألف في حالاتها الثلاث " فقد يحكى عن بعض العرب أنّهم يقولون هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك ــ بالألف في حالة الرفع والنصب والجر فيجعلونها اسماً مقصوراً " [٣] . وقد وقف النحويون على هذا اللون من أداء هذه الأسماء محاولين تلمس علة لطريقة نطقه هذه .

فقد نسب ابن جني إلى الخليل قوله في جواب من سأله عن قولهم مررت بأخواك وضربت أخواك فقال : " هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في ييأس ياءس أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها . "[٤] وقد فصل ابن جني قول الخليل قائلاً : " فقوله أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون يريد : أبدلوا الياء في ييأس ، والآخر : أبدلوا الياء في أخويك ألفاً . وكلاهما يحتمله القياس هاهنا ." [٥]

وبعد تقليب ابن جني نص الخليل من جوانبه المختلفة الذي كان ينظر إلى هذه اللفظة من وجهة نظر العالم الصوتي ، ويحتكم في تعليل بنائها إلى الأقيسة الصرفية وتقويم تعليل الخليل صرّح برأيه الذي ينم على احساسه بأهمية تتبع مراحل تطور اللغات وعلاقة اللهجات مع بعضها وجدوى هذا المنحى من التفكير قائلاً :" فقد علمت بهذا أنّ صاحب لغة قد راعى لغة غيره ، وذلك لأنّ العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإنّهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة . فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته كما يراعى ذلك من مهم أمره . " [٦]

---

[١] الخصائص ١ / ٥٣ .

[٢] الخصائص ٢ / ١٦٦ .

[٣] الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٤ (مسألة إعراب الأسماء الستة) .

[٤] الخصائص ٢ /١٦ .

[٥] المصدر نفسه ٢ / ١٦ .

[٦] الخصائص ٢ / ١٧ ــ ١٨ .

وشفّع وجهة نظره برأي نقله عن الأخفش الذي ينظر إلى هذه المسالة نظـرة تاريخيـة فيقـول : " وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب قدماً تقول مررت بأخويك وأخواك جميعاً ، إلا أن الياء كانت أقـيس للفرق فكثر استعمالها ، وأقام الآخرون على الألف ، أو أن يكون الأصل قبله الياء في الجر والنصـب ، ثـم قلبت للفتحة قبلها ألفاً في لغة بلحارث بن كعب . وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الذي قدمناه . " [١]

وبهذا يكون ابن جني قد آمن بتركيب اللغات ، وتداخلها فيما بينها وتأثر كـلّ لهجـة بـالأخرى ، وتصدير ظواهر بعض اللهجات إلى غيرها ، وقد عقد لذلك باباً سمّاه بـ(**تركيب اللغات**) وهذا عنوان بـاب في الخصائص، إذ هو ليس مصطلحاً لغوياً، وإنما عنى به ابن جني أن العربي قد يجتمع في كلامه أكثر مـن لهجة . وقد عالج في هذا الباب ظاهرة مهمة أخذت حيزاً كبيراً من التفكير النحوي هي ظاهرة الشذوذ .

الشذوذ

يبدو أنّ ابن جني قد كوّن رؤية خالفت المألوف فيما استقر عند النحويين في هذه المسألة إذ نعتـوا بالشذوذ ما خالف أقيستهم وأخذ على اللغويين الذين وصفهم بأنهم "ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها " [٢]

وخلاصة ما آمن به ابن جني في هذه الظاهرة تكمن في نصّه الذي ورد تحت عنوان (فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور) و الذي يقول فيه " إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربي وفيمـا جاء به . فإن كان الانسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان مـا أورده ممـا يقبلـه القياس، إلا أنّه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الانسان ، فإنّ الأولى في ذلك أن يحسن الظن بـه ، ولا يحمل على فساده . فإن قيل : فمن أين ذلك له ، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه قيل : قد يمكن أن يكـون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها ." [٣]

وقال أيضاً : " وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار ، فقد يمكن أن يقـع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وانما هو منقول من تلك اللغة " [٤]

" مما يدلك على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها ، وكثرة تغوّلها وتغيرها . فـإذا كـان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وُجد طريق إلى تقبل ما يورده ، إذا كان القياس يعاضده ، فإن لم يكن القياس مسوغاً له ، كرفع المفعول ، وجر الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، فينبغي أن يُرد . وذلك لأنّه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً " [٥]

وقد ساق لتعضيد ما ذهب إليه أمثلة متعددة شاذة في الاستعمال ، فقال " فأمّا قول الشاعر ـــــــ فيما أنشده أبو الحسن ـــــ :

---

[١] المصدر نفسه ٢ / ١٨ .

[٢] الخصائص ١ / ٣٧٥ .

[٣] المصدر نفسه ١ / ٣٨٦ـــــــــــــــــ٣٨٧ .

[٤] المصدر نفسه ١ / ٣٨٧ .

[٥] الخصائص ١ / ٣٨٨ .

يوم السليفاء لم يوفون بالجار [١]

فإنّه شبه للضرورة لم بـــ(لا) فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالتها عليـــه ...فاستعمل (لم) في موضع الحال ، وانما ذلك من مواضع (ما) النافية للحال . " [٢]

وعرّج على الموضوع نفسه قائلاً " فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغـــة المخالفـــة للغـــات الجماعة مضعوفا في قوله ، مألوفاً منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه . هذا هـــو الوجـــه ، وعليه ينبغي أن يكون العمل وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة"[٣]

ولعل من المفيد أن نهتم بما توصل إليه الدرس المقارن ونغوص في ماضي اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى اللغة العربية و التعرف على مراحل اللغة العربية نفسها فذلك يغير كثيراً من القواعد التي عدّت من المسلمات في النحو العربي، ومن ذلك ما عرضه الدكتور حسام قدوري في مسالة اشتراط النحويين فـــي أن يكون الحال مشتقاً فإن ورد جامداً أُوّل بمشتق في حين ورد الحال جامداً في اللغة الأكديـــة إذ يقـــول : " إنّ النحويين جعلوا ما يرد جامداً في حكم المشتق إذا ورد حالاً كما في (ادخلوا رجلاً رجلاً) و(هو جاري بيـــت بيت) ، والدرس المقارن يحكم بقدم هذه الصيغة إذ وردت في الأكدية بالصـــيغة نفســـها ahha ahha [٤] وبالمعنى نفسه بما يحكم بتطور الأساليب العتيقة إلى أساليب جديدة حكم النحويون بقياسيتها ، وجعلوا ما ورد خلافها شاذاً خارجاً عن القاعدة [٥] وإن أثبت الدرس المقارن أصالتها"[٦]

وقد كان للنحاة منذ نشأة النحو " مصدران أساسيان يمدان النحاة وعلماء العربية بالمـــادة الأساســـية التي كانوا يستنبطون منها قواعد العربية وقوانين تراكيبها وأساليبها . ويتمثل المصـــدر الأول فـــي الـــنص القرآني والاحتكام إلى لغة قريش عند جمعه . وأمّا المصدر الثاني فهو الأخذ عن أفواه العرب الخلص الـــذين يوثق بفصاحتهم "[٧]

والناظر إلى أسس المدارس النحوية يتبين له أن هنالك " منهجين مختلفين : فمن يرى أن يدخل فـــي النحو كلام العرب كلّه ، ومنهج يرى الانتقاء " [٨] وإن أصحاب المنهج الأول هم الكوفيون ، وأصحاب المنهج المنهج الثاني هم البصريون

اهتم اللغويون بالكلام العربي الموثوق بفصاحته ، وتحروا القبائل المشهورة على أساس نقاء عربيتها فـــ" تمسكهم بالفصيح أدى إلى نظرة ضيقة شاعت في نقدهم للنصوص ، فقد حصروا الفصـــيح مـــن لســـان العرب في لغة الجاهليين والصدر الأول للإسلام وهذه النظرة الضيقة لم تفد العربية ، فضاع شيء من العربية لم يصلنا ، لأنّهم لم يهتموا به لبعده عمّا توهموه فصيحاً "[٩]

---

[١] قال البغدادي في الخزانة ٣ / ٦٢٦ هذا البيت أنشده الأخفش والفارسي ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر تتمته

[٢] الخصائص ١ / ٣٨٩

[٣] المصدر نفسه ١ / ٣٩١ .

[٤] قراءة عربية أولى في المعجم الأكدي ١٩٣ .

[٥] ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ٧٢ ــ ٧٩ .

[٦] تأصيل الجذور الساميّة وأثره في بناء معجم عربي حديث ١١ .

[٧] تيسير العربية بين القديم والحديث ٢٦ ، وينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ١١ .

[٨] ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره ٤٠ ــ ٤١

[٩] دراسات في اللغة : ٨ .

فالنصوص التي استنبط منها قواعد النحو العربي محصورة في دائرة زمانية وضع حدودها النحويون على اختلاف بينهم ، فضلاً عن رسمهم دائرة مكانية لم تبن قواعد إلا من اللغات التي تكون في تلك الدائرة ولا تخرج عنها.

ولكنّ التضييق في الأخذ هذا وبناء القواعد على اللغة التي سمعوها من الأعراب آنذاك من دون تتبع جذورها التاريخية أو مراحل تطورها ومقارنتها مع اللغات التي تنتمي إلى الفصيلة التي تنتمي إليها العربية حرمنا من مادة علمية كان بالإمكان الاستعانة بها والاستفادة منها وربّما لو دخلت ضمن دائرة السماع لتغير كثير من القواعد والأحكام في نحونا العربي .

ومن المصطلحات التي استعملها ابن جني التي تدل على رسوخ ملامح المنهج التاريخي في تفكيره النحوي مصطلح :

(تدريج اللغة)

وفي الباب الخاص بهذا المصطلح يقول ابن جني في تقديمه وتعريفه: "وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع ، فيمضي حكمه على حكم الأول ، ثم يرقى منه إلى غيره" [١] . ومن الأمثلة النحوية التي ضمّها هذا الباب قولهم: "جالس الحسن أو ابن سيرين" [٢] ، وفي تفسير المثال يقول: "ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)، وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه **(وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا)** [٣] وكأنّه ـــــــــ والله أعلم ـــــــــ قال : لا تطع هذا الضرب الضرب من الناس . ثم أنّه لمّا رأى (أو) في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره فأجراها مجرى الواو في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سوّغته استعمال (أو) في معنى الواو ، "[٤]

وزاد ابن جني في توضيح معنى "التدريج" بأن أضاف من الأمثلة ما استخدمت فيها (أو) في موضع الواو، كما في قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي.

وكان سيّان ألا يُسرِحُوا نَعَماً أو يُسْرِحُوه بِها، وأغبرَّتِ السُّوحُ " [٥]

ويرى ابن جني أن "سواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو" [٦] ، وأن الأمثلة التي ذكرت يصلح فيها الواو، ولكن (أو) فيها قد جرت مجرى الواو، ولذلك حصل لها هذا (التدريج) في الاستعمال، فأجريت مجرى الواو . وما تحدث عنه ابن جني صرّح به بعض النحويين ، فقد ذكر المرادي معاني عدة لـ(أو) [٧]منها : الشك ، والابهام ، والتخيير ، والاباحة ، والتقسيم ، والاضراب ، ومعنى الواو ، ومعنى ولا ومن أمثلة ورودها بمعنى الواو قول الشاعر الذي ذكره المرادي وهو :

---

[١] الخصائص ١ / ٣٤٨ .

[٢] المصدر نفسه ١ / ٣٤٨ .

[٣] الانسان ٢٤ .

[٤] الخصائص ١ / ٣٤٨ ـــــــــ ٣٤٩ .

[٥] المصدر نفسه ١ / ٣٤٩ .

[٦] المصدر نفسه ١ / ٣٤٩ .

[٧] الجنى الداني في حروف المعاني ٢٤٥ ــ ٢٤٧ . ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١ / ٨٧

جاءَ الخلافةَ أو كانتْ لهُ قَدَرا [١]

وقد اشار الرضي إلى أنّ دلالتها على معنى (الواو) متأت من معنى الإباحة التي لا يمتنع فيها الجمع ، فقال " ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو " [٢] وهذا يعبر من طرف خفي على معنى التدرج في معنى هذه الأداة الذي اشار إليه ابن جني .

ومما مرّ من عرض المسائل النحوية التي عالجها ابن جني التي برزت فيها ملامح المنهج التاريخي في تفكيره النحوي بدا واضحاً أنّ ابن جني خطّ لنفسه منهجاً مغايراً بعد أن وجد أن السبل التي اتبعها جل النحويين لم تكن ناجعة في علاج ، ولم تكن تمتلك القدرة لإزالة الغموض والحيرة التي لازمت بعض القواعد النحوية .

فابن جني يهيئ الطريق للباحثين ويمدهم بالوسائل ، ثم يترك لهم الفرصة بعد ذلك لكي يستنبطوا ما يمكن استنباطه لايجاد علل مناسبة للقواعد النحوية .

وعرض هذا اللون من التفكير يسهم في إبراز الوجه المشرق للنحو العربي الذي حوى ملامح مهمة تحسب من ابداعات الفكر الغربي في العصر الحديث. فضلاً عن أنّه يتلمس بعض الحلول لبعض الاشكاليات التي ظلت عالقة في قواعدنا النحوية ، وتقويم الآراء التي أبداها علماؤنا فيها .

وإنّه يمثل خطوة نحو تطوير الدراسات الحديثة بوساطة مدّها بأفكار ورؤى تمثل الدراسات التاريخية المقارنة .

ولعل من المفيد أن نبين أنّ بامكان الباحثين تقديم التفسيرات العلمية لجميع الظواهر اللغوية عن طريق استخدام المنهج التاريخ العلمي لدى دراسة النظام اللغوي وهذا مما يُجنى من دراسة هذا المنهج ، ذلك لأنّ النظام اللغوي في حركة مستمرة ويجب أن يدرس في وضعه الراهن (المتزامن) وفي تطوره بآن واحد، أي يجب أن تدرس علاقات الزمن وعلاقات النظام في الوقت نفسه . فالركون إلى المنهج التاريخي في دراساتنا النحوية لا يتقاطع مع الدرس النحوي بل يعضده . ويضفي عليه سمة الواقعية .

ومما يُجنى من اتّباع أُسس المنهج التاريخي في الدرس النحوي أنّه يقدّم عللاً تصلح أن تكون بديلة عن العلل المتخيلة التي تجافي الواقع اللغوي مما ضمته كتب النحو العربي .

---

[١] البيت لجرير ، ينظر ديوانه ٢٧٥ وروايته هي:

نال الخلافة إذ كانت له قدرا كما أتى ربّه موسى على قدرِ

[٢] شرح الكافية ٢ / ٣٧٠ .

المصادر:

القرآن الكريم

١. **احياء النحو** ، إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٢. **أسس علم اللغة** ، ماريوباي ، ترجمة وتعليق الدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الثامنة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٨ .
٣. **الأصول في النحو** ، أبو بكر بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ، ١٩٧٣ .
٤. **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، ١٩٦١ .
٥. **الاقتراح في علم أصول النحو** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند .
٦. **تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث** ، الدكتور حسام قدوري عبد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
٧. **تيسير العربية بين القديم والحديث** ، الدكتور عبد الكريم خليفة ، الطبعة الأولى ، عمّان ، ١٩٨٦ .
٨. **جامع الدروس العربية** ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
٩. **الجنى الداني في حروف المعاني** ، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : الدكتور طه محسن ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ .
١٠. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
١١. **الخصائص** ، أبو الفتح عثمان بن جني (ـ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية .
١٢. **دراسات في اللغة** ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦١ .
١٣. **دمية القصر وعصارة أهل العصر** ، لعلي بن الحسن الباخرزي (ت٤٦٧هـ) ، تحقيق : محمد التونجي .
١٤. **ديوان جرير**، شرح محمد اسماعيل عبد الله الصاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان.
١٥. **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد
١٦. **شرح الكافية** ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٧. **شرح المفصل** ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، المطبعة المنيرية ، مصر .
١٨. **شرح اللمع** ، ابن برهان العكبري ، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤ .
١٩. **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها** ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : مصطفى الشويني ، مؤسسة بدران للطباعة واالنشر، بيروت ، ١٩٦٣ .

٢٠. **علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٥ .

٢١. **الفواكه الجنية على متممة الأجرومية** ، جمال الدين أبو علي عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق : محمود نصار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٢٢. **في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث** ، الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، العراق ، ١٩٩٥ .

٢٣. **قراءة عربية أولى في المعجم الأكدي الذي أصدره المجمع العلمي العراق ١٩٩٩** (بحث) ، حسام قدوري عبد ، وطاالب عويد نايف ، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، كلية التربية ، جامعة الأنبار ، ع٢ ، ٢٠٠٤ .

٢٤. **الكتاب** ، أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٢٥. **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)** لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٩٣م .

٢٦. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، كمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه الأستاذ سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٢٧. **المقتصد في شرح الايضاح** ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢ .

٢٨. **نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)** ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة لمجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤ .

٢٩. **النحو العربي مذاهبه وتيسيره** ، الدكتور مجهد جيجان الدليمي ، والدكتور محمد التكريتي ، والدكتور عائد الحريزي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد . ١٩٩٢ .

٣٠. **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر** ، لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٣م .

Features of Historical Approach in Thinking the Grammar In Ibin Ginie

Dr. Ban Salih Mahdi al-Khafaji
College of education for women - University of Baghdad

Abstract:

This research to monitor the features of the historical method in the thought of a linguistic scientist is known (ibin genieD. 392 AH by offering a range of grammatical rules presented in his book (the properties and the nature of their treatment on the basis of the historical method in accordance with These are an important milestone in facilitating the grammatical rules and display image "makes it more suitable for the social reality